

المليك يستقبل أميراً مغربياً ووزيراً باكستانياً «وأغلو» و«زينل» و«العساف» و«الجاسر» و«الفضل» :

تهنئة خادم الحرمين الشريفين بنجاة الأمير محمد بن نايف من محاولة الاعتداء الآثم



المليك يتسلم تقرير النقد



جانب من الاستقبالات (واس)

رئيس مجلس الغرف : دعمكم للقطاع الخاص أسهم في مشاركته الفاعلة بنهضة الوطن

نعرض عليكم نظام الرهن العقاري لتسهيل تملك المواطنين منازلهم الخاصة

محافظ مؤسسة النقد : الاقتصاد الوطني يواصل نموه القوي للعام السادس على التوالي

أثر الأزمة العالمية على الاقتصاد السعودي كان محدوداً بفضل التوجيهات السديدة

تحققت خلال السنوات الماضية الإنفاق على استكمال مشاريع البنية التحتية ونموية الموارد البشرية، فوجهتم بسرعة إنجاز تلك المشاريع التي شملت قطاعات النقل والاتصالات والصحة والتعليم ولها، ودشنتم عدداً من المشاريع الضخمة، واعتنيتم بشكل خاص بالانسان البشري حيث أمرتم - حفظكم الله - بإنشاء عدد من الجامعات وأعدتم فتح باب الابتعاث من خلال برنامج خادم الحرمين للإبتعاث الخارجي، وهو استثمار طويل الأجل في أحد أهم عناصر التنمية، ألا وهو العنصر البشري، ويؤمل أن يؤدي ذلك لإعداد أجيال قادرة مسجلة بالعلم والعرضة تكمل مسيرة التنمية التي تشهدها بلادنا العزيزة.

شهدت أسعار النفط تراجعاً وتذبذباً واضحاً في الربع الأخير من عام 2008م والنصف الأول من عام 2009م. ورغم أن المملكة استفادت من فترة تحسن أسعار النفط في بناء احتياطات مطمئنة وكافية لمواجهة التذبذب في أسعار النفط، إلا أنه لابد من الاستمرار في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كصدر للدخل من خلال الاستثمار في إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في اقتصادنا الوطني مما يساهم بشكل إيجابي في التنمية وخلق فرص وظيفية.

وفي نفس السياق، ونظراً لأن المجتمع السعودي مجتمع فتي، فإن

ومتابعتكم المستمرة بإنجاز العديد من الخصوات التصورية العائدة إلى إعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد وتحديث الأنظمة والتشريعات بما يبرز زرع مستوى وكفاءة وتنافسية الاقتصاد ويدعم التشغيل الأمثل لعوامل الإنتاج ويوفر أضراراً تنظيمية وإدارية خطيرة والأجنبية، وفي هذا الصدد تجاوز عدد قرارات الإصلاحات الهيكلية الرئيسية منذ إنشاء المجلس 70 قراراً بالإضافة إلى أكثر من 165 قراراً للتطوير التنظيمي والإجرائي والإداري. ونتيجة لتلك الجهود تحسن الأداء الاقتصادي بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، ويؤكد ذلك نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص بمتوسط سنوي نسبته 5.5 في المائة في الخمس السنوات الماضية، وكذلك زيادة الصادرات غير النفطية خلال نفس الفترة بما حوسطه 23.2 في المائة. كما تحسنت بيئة الاستثمار في المملكة حيث توج ذلك بحصول المملكة على المركز 16 عالمياً من بين 181 دولة من حيث تنافسية بيئة أداء الأعمال والاستثمار وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2009م الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

مشايخ علاقة:
خادم الحرمين الشريفين
حرصتم - حفظكم الله - على الاستفادة من الموارد المالية التي

2008م نموه القوي للعام السادس على التوالي حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.5 في المائة، وتعزز دور القطاع الخاص عندما نما بنسبة أكبر بلغت 4.7 في المائة، وحققت المملكة أكبر فائض في تاريخها في كل من المالية العامة وميزان المدفوعات، حيث حققت المالية العامة نمواً من التحسن أدى إلى تحقيق فائض للعام السادس على التوالي بلغت نسبته 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل ميزان المدفوعات فائضاً للعام العاشر على التوالي بلغت نسبته 28.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما القطاع المصرفي فقد وأصل القيام بدوره في توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، حيث ارتفع عرض النقود بنسبة 17.7 في المائة في عام 2008م، وزاد الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 27.1 في المائة، وحققت المؤسسات المالية تراجعا معدل التضخم السنوي من أعلى نقطة وصل إليها وهي 11.1 في المائة في يوليو 2008م إلى 4.2 في المائة في يوليو 2009م، ويتوقع أن يستمر ذلك التراجع مما يتيح فرصاً أفضل لمزيد من النمو والاستقرار المالي.

نقلات مهمة:
لقد واصلت المملكة تحقيق نقليات نوعية متميزة منذ إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى، حيث قام المجلس بتوجيهكم الحكمة وباهتمامكم

الإثار الاقتصادية السلبية التي أفرزتها الأزمة العالمية مشيداً في هذا الصدد بالدعم والتشجيع الذي يلقاه القطاع الخاص الوطني من قيادتنا الرشيدة حتى أصبح اليوم يمثل الشريك الرئيس في عملية التنمية بالمملكة، كما كان للسياسات الاقتصادية الحكيمة التي اتبعتها الدولة أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها هذا القطاع. ثم تسلم الملك الفدي هدية تذكارية من مجلس الغرف السعودية بهذه المناسبة.

نمو اقتصادي:
عقب ذلك تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - التقرير السنوي الخامس والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي تشرّف بتسليمه للملك الفدي محافظ المؤسسة الدكتور محمد بن سليمان الجاسر.

ثم ألقى بين يدي خادم الحرمين الشريفين الكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين. يشرفني يا خادم الحرمين الشريفين الوقوف بين يديكم في هذا الشهر الفضيل لتقديم التقرير السنوي الخامس والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يتناول أحدث التطورات الاقتصادية في المملكة.

خادم الحرمين الشريفين:
لقد واصل اقتصادنا الوطني في عام

تحظى به من تقدير المجتمع الدولي فقد قام المجلس بدور فاعل في صياغة رؤى القطاع الخاص التي رفعت للقيادة العرب في قمة الكويت.

دعم متواصل:
وأوضح أن مجلس الغرف السعودية قام فور تلقيه الأمر السامي الكريم بإنشاء العديد من الجالس السعودية الأجنبية المشتركة حتى وصل عددها إلى اثنين وثلاثين مجلساً تضمنت مجموعة العشرين ودولاً مهمة أخرى. كما قام المجلس في العام الماضي باستقبال وإرسال عدد من الوفود التجارية بلغت 91 وفداً. وفي إطار جهود المجلس في مجال حماية المستهلك، فقد تم التعاون والتنسيق الكامل مع وزارة التجارة والصناعة على مراقبة الأسعار والحد من ارتفاعها، خاصة خلال شهر رمضان المبارك.

وأكد الفاضل أنه إحساساً من القائمين على مجلس الغرف السعودية بأهمية توفير فرص العمل للشباب السعودي، فقد ركزت الخطى الأخيرة للمجلس على عملية توظيف المواطنين والحد من مشكلة البطالة بين الشباب السعودي وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل، وتأتي هذه التوجهات لمجلس الغرف السعودية متواكبة ومنسجمة مع توجهات الدولة وذلك إيماناً من القائمين على المجلس بأهمية أن يقوم قطاع الأعمال بدعم جهود الدولة في كافة توجهاتها.

منازل خاصة:

وقال: سيدي خادم الحرمين الشريفين اسمحوا لي بهذه المناسبة أن أعرض لمامكم الكريم بعض القضايا التي يرغب قطاع الأعمال رفعها لمامكم الكريم لنظر فيها والتي تتمثل في أهمية إصدار نظام الرهن العقاري وذلك حتى يتمكن قطاع الأعمال من المساهمة في تسهيل تملك المواطنين لمنازلهم الخاصة. بالإضافة لدعم وتمويل الصناعات الوطنية خاصة في ظل إجماع البنوك المحلية والأجنبية عن إفراض تلك الصناعات.

وأضاف: كما نأمل إصدار توجيهاتكم الكريمة للجهات المشرفة على برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية (بسر) بأن تتم معالجة الغرف السعودية بنفس التعامل مع الجهات الحكومية الأخرى. ولتفعيل الأمر السامي الكريم الخاص بتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول القارة الإفريقية، فإن أصحاب الأعمال يتطلعون إلى أن تقوم الدولة أياً الله بدعم المستثمرين في تلك القارة، نظراً للمخاطر الكبيرة التي يواجهها هؤلاء المستثمرون وأسوة بما تقدمه الدول الأخرى لمواطنيها الذين يستثمرون في الدول الإفريقية.

دعم المستثمرين:
وأشار رئيس مجلس إدارة الغرف السعودية ورئيس الفرقة التجارية الصناعية بجدة إلى أنه كان للسياسات الحكيمة من قبل القيادة الرشيدة أبلغ الأثر في تجنّب الاقتصاد السعودي

واس. جدة
استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في مكتبه بالديوان الملكي بقصر السلام مساء أمس الأول صاحب السمو الملكي الأمير هشام بن عبدالله بن محمد الخامس.

كما استقبل أيداه وزير الداخلية الباكستاني رحمان مالك.

واستقبل الملك الفدي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو.

كما استقبل خادم الحرمين الشريفين - أيداه الله - وزير التجارة والصناعة عبد الله بن أحمد زينل ورئيس مجلس إدارة الغرف السعودية رئيس الفرقة التجارية الصناعية بجدة محمد بن عبدالقادر الفضل وأعضاء مجلس إدارة الغرف السعودية.

واستقبل - حفظه الله - وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر وعدداً من المسؤولين في المؤسسة.

وخلال الاستقبال تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رسالة من الرئيس أصف علي زرداري رئيس جمهورية باكستان الإسلامية.

وقام بتسليم الرسالة للملك الفدي ووزير الداخلية الباكستاني رحمان مالك.

كما نقل لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تحيات وتقدير الرئيس أصف علي زرداري فيما حمله الملك الفدي تحياته وتقديره لفضائله.

بعد ذلك ألقى رئيس مجلس إدارة الغرف السعودية رئيس الفرقة التجارية الصناعية بجدة كلمة هنا فيها باسم قطاع الأعمال خادم الحرمين الشريفين بنحاة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية من محاولة الاعتداء الآثم على سموه الكريم والتي أقدم عليها أحد أفراد الفئة الضالة التي تمنى على العيب بأمن بلادنا الفاعلية.

كما قدم باسم مجلس الغرف السعودية ونيابة عن كافة الغرف السعودية ومجتمع الأعمال بالملكة أسمى آيات الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين على دعمه غير المحدود لمجلس الغرف السعودية ومساهمته - حفظه الله - القيمة في تأمين مبنى المجلس الجديد حيث كان لهذا الدعم السخي عظيم الأثر في تحقيق نقلة نوعية في عمل المجلس.

وقال محمد بن عبدالقادر الفضل: إن لدعمكم للقطاع الخاص وتوجيهاتكم السديدة أكبر الأثر في قيام مجلس الغرف السعودية بدور فاعل في المشاركة بصياغة العديد من السياسات والقرارات التي تصدر من الأجهزة المعنية بالدولة وذات الأثر الاقتصادي.

ونظراً للدور الريادي للمملكة وما

تسبباً نيابة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية.
4) إجراء عمليات مقايضة للنقد الأجنبي مع المصارف المحلية لتوفير السيولة تلبية لطلب النظام المصرفي على النقد الأجنبي.

مصالح الوطن :

خادم الحرمين الشريفين

لقد وجهتمونا - حفظكم الله - دائماً بأن نضع نصب أعيننا المحافظة على مصالح الوطن والمواطن من خلال إيجاد بيئة مالية مستقرة تساعد على نمو الاستثمار وإيجاد فرص العمل الشريفة، ولم يكن تفادي أسوأ تبعات الأزمة المالية التي يمر بها العالم الآن إلا إثباتاً لنجاح تلك التوجيهات.

لقد وجهتمونا دائماً بالتركيز على الاستقرار المالي متوسط وطويل الأمد، وعدم الانجراف وراء سراب القرارات الاقتصادية قصيرة المدى. وليس أدل على حكمة تلك التوجيهات إلا استقرار واستمرار نمو الاقتصاد الوطني في خضم الأزمات التي يمر بها العالم من حولنا. جعل الله تلك التوجيهات السديدة حسناً في موازين أعمالكم، حفظكم الله وسدد على دروب الخير خطاكم.

حضر الاستقبالات صاحب السمو الأمير فيصل بن تركي آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سعود بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالاله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الأمير خالد بن فيصل بن سعد وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير وصاحب السمو الأمير متعب بن سعود بن سعد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أسبانيا وصاحب السمو الأمير بندر بن سعود بن محمد آل سعود الأمين العام للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن طلال بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن ناصر بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء وصاحب السمو الأمير محمد بن متعب بن ثنيان وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن سلطان بن عبدالعزيز مساعد الأمين العام لمجلس الأمن الوطني للشؤون الاستخباراتية والأمنية وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلطان بن ناصر بن عبدالعزيز وعدد من المسؤولين.

الأمر يتطلب مواصلة الجهود لخلق مزيد من الفرص الوظيفية المنتجة لأبناء وبنات هذا الوطن، بما في ذلك الاستمرار في تحسين بيئة الاستثمار ودعم المنشآت الصغيرة وتحسين مخرجات التعليم.

تأثير محدود :

خادم الحرمين الشريفين

استمراراً للحضور الفاعل للمملكة في المنظمات والمنتديات الاقتصادية الدولية كمجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، انضمت المملكة مؤخراً لعضوية لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي الذي يضم أهم الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي، مما يعزز دور المملكة في المحافل الاقتصادية الدولية وبتح لها فرصة أكبر للمساهمة في المناقشات وصنع القرارات بما يخدم مصالح المملكة والدول العربية والإسلامية.

خادم الحرمين الشريفين

يصر الاقتصاد العالمي بوحدة من أكبر الأزمات المالية العالمية وقد عصفت هذه الأزمة بعدد كبير من البنوك والشركات العالمية وأثرت سلباً على النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم. ولكن أثر تلك الأزمة العالمية على الاقتصاد السعودي كان محدوداً حيث لم تتأثر المصارف السعودية بشكل ملموس بهذه الأزمة نتيجة تبني مؤسسة النقد العربي السعودي سياسة محافظة في الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية. لقد كانت لتوجيهاتكم السديدة في اتباع سياسة مالية ونقدية ومصرفية تعتمد على إجراءات مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية الأثر الفعال في نجاة اقتصادنا من براثن تلك الأزمة بشهادة مؤسسات التصنيف الدولية وتقارير المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي.

إن الاستقرار المالي والاقتصادي الذي تتمتع به المملكة لمثار إعجاب وغبطة كثير من دول العالم والحمد لله والمنة لله على نعمائه. وبناءً على توجيهاتكم السابقة وتناسقاً مع قرارات قمة العشرين في لندن التي شاركتم فيها - حفظكم الله - فقد واصلت المؤسسة دورها في تحقيق الاستقرار المالي، وتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات الطلب المحلي على الائتمان، حيث قامت المؤسسة باتخاذ حزمة من الإجراءات الاستباقية لتعزيز وضع السيولة وتخفيض تكلفة الإقراض بهدف ضمان استمرار المصارف في أداء دورها التمويلي للعملية التنموية في المملكة ومن أهم هذه الإجراءات:

- 1) خفض معدلات إعادة الشراء عدة مرات وينسب كبيرة.
- 2) خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب عدة مرات.
- 3) استخدام بعض الأدوات الأخرى مثل التدخل بشكل مباشر للحد من آثار الأزمة المحتملة على الائتمان عن طريق إنشاء ودائع زمنية لمدد طويلة